جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

١٩٤ | ٢٠٢٦/٢/٢٥ | ١٦

السيدة الأستاذة/ رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للإتصالات

تحيـة طيـبـة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،

تحريراً في ٢٥/٢/٢٠٢٦

الوكيل الأول

مدير إدارة

نبيله محروس حلمى

"محاسبة / نبيله محروس حلمى"

وارد
الادارة العامة لمراقبى الحسابات
رقم ١٣٧٠ تاريخ ٢٩/٣/٢٠٢٦

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر مراقب الحسابات
عن القوائم المـــــالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢٥/١٢/٣١

إلى السادة / مســـاهمي الشركة المصرية للإتصالات

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشـامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعاييرالمحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقا بهذا الشأن) ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما تم إدراجه في الفقرات التالية.

أساس إبداء الرأى المتحفظ:

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى أمكن الحصول عليها نشير إلى ما يلى :-

١- عدم موافاتنا بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة نتيجةعدم قيام الشركة حتي تاريخه بتسجيل كامل الأراضي المملوكة لها والمشتراه بعد تاريخ تحويلها لشركة مساهمة منذ عام ١٩٩٨.

وأوصينا سرعة نهو إجراءات التسجيل، وموافاتنا بالشهادات السلبية لأراضي ومباني الشركة للتحقق من عدم وجود اي قيود قانونية أو رهونات عليها.

٢- عدم قيام الشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بإعادة تقييم بعض التزاماتها التعاقدية بالعملات الأجنبية بحسابى دائنو شراء أصول ثابتة والموردين والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦.٩ مليون دولار،١.٧ مليون يورو لتبلغ فروق العملة المستحقة نحو١١٥.٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية.

وأوصينا بحصر كافة الحالات المماثلة والإلتزام بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.

٣- تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ٢.٢٦٨ مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي:

- نحو ١.٣ مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية – صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما أنتهت اليه هذه الإجراءات ونتائجها، هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

- نحو ٩٢٦ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (إسكندرية ووجه بحري – أسيوط– قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات، وكذا عدم تجديد بعض عقود حق الإنتفاع بمناطق الصعيد، مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوي ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء ، فضلا عن قيام الشركة بسداد بعض المبالغ كريع على بعض الاراضى بإحدى المحافظات بناء على الأحكام الصادرة فى هذا الشأن .
- وجود العديد من التعديات علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي- مباني – سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ومن أمثلة ذلك:-

أ- نحو ١٥.٨مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ لارض حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب- نحو ٢٠.٥ مليون جنيه قيمة التعديات على بعض سنترالات بقطاع الاسكندرية ومطروح .

ج - نحو ٥.٢ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر في الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين "مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض وماعليها من مباني وتسليمها فعلياً للمدعين وخرجت من حيازة وملكية الشركة وقامت الشركة بنقض الحكم بالدعوى رقم ١٦٤٣٤لسنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم، وتم النظر في الشق الموضوعي وقررت محكمة النقض بجلستها في ٢٠٢٤/٣/٦ بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضي من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي للشركة موضوعاً وإحالة القضية مجدداً الي محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيلها لإعادة الإعلان .

ويتصل بما سبق أنه قبل صدور حكم محكمة النقض سالف الذكر قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد بائعي الأرض (مطالبة بنحو ٣٠ مليون جنيه من قيمة الأرض وما زاد من قيمتها حتى وقت إستحقاقها والتعويض المناسب)، وقد صدر حكم لصالح الشركة بالزام المدعي عليهم – بائعى الأرض - بأن يؤدوا مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه مضافاً اليها الفوائد القانونية وتعويض بنحو ١٠٠ألف جنيه، وقد تم الطعن علي الحكم المذكور بطريق الاستئنافين رقمي (٨٩٩٤، ٩١٤٣) لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيل النظر فيهما للحكم وحتى تاريخه لم يتم إصدار أية أحكام وما زالت متداولة .

وأوصينا بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، وموافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضي المملوكة للشركة، والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن الإفصاح المشار إليه عاليه.

٣- تضمن حساب الأصول الثابتة تكلفة نادي الشركة بالمعادي البالغة نحو ٢.٨مليار جنيه وتحملت عنه مصروف إهلاك بنحو ١٦١ مليون جنيه، وقد تبين بشأن ذلك ما يلي:

- عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥والذى تم الاشارة فى التخصيص المشار اليه انه فى حالة إستخدامها لغير الغرض المخصصة لاجله ترد إلى مصلحة الاملاك الاميرية .
- تضمنت أصول النادى نحو ١٠٢ مليون جنيه القيمة الحالية لحق الإنتفاع للأرض التى تم استئجارها لمدة ٢٠ عام من وزارة الإتصالات لإنشاء وإدارة وتشغيل مراكز تدريب مفتوحة فى مجال الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ،وقد تبين قيام الشركة باستخدام الأرض فى غير الغرض المخصصة من اجله بالمخالفة للبند رقم (٤) من التعاقد المبرم بين الشركة ووزارة الإتصالات ،وكذا الموافقة الصادرة من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ

٢٠٢٣/١٠/٢٥ مما قد يعرض الشركة لسحب الارض وما عليها من إنشاءات طبقا لما يقضى به البند رقم ١٥ من التعاقد المشار إليه .

- عدم فصل قيمة الاجهزة والالات مثل(اجهزة التكييف والانذار واجهزة المراقبة والمصاعد) عن مكونات كل مبنى حيث تم اهلاكها ضمن المبانى على ٥٠عام ، فضلا عن تسجيل قيمة الملاعب والبالغة نحو٦٥.٤مليون جنيه بصورة إجمالية فى سجل الأصول دون فصل مكوناته وعلى الاخص تكلفة النجيلة الطبيعية او الصناعية وباقى المكونات المرتبطة بالملاعب .

- قيام الشركة المصرية للإتصالات بالتعاقد مع شركة تى إى للإستثمار الرياضى (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩.٩٩%) يحق بموجبه للأخيرة استغلال النادى فى الغرض المخصص من أجله ، ولم نتحقق من مدى تناسب العائد السنوى المستحق مقابل التكاليف التي تتكبدها الشركة ولم تقم الشركة المذكورة بسداد حق الانتفاع المستحق عليها من ٢٠٢٤/٤/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والبالغ نحو ١٥١.٤ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للبند ٣/٧ من عقد حق الانتفاع والذى يقضى بتحصيل مقابل حق الانتفاع مقدما ودون تاخير، ونشير فى هذا الشان الى خلو العقد من فرض غرامة تاخير على الشركة المذكورة حال عدم التزامها بالسداد .

- قيام الشركة المصرية بتمويل الشركة المذكورة بنحو ١٩٩ مليون جنيه خلال العام والاعوام السابقة ولم نقف على طبيعة تلك التمويل فضلا عن عدم ابرام تعاقد بين الشركتين بشان سداد تلك المبالغ .

- لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن التعاقد مع الشركة التابعة المذكورة كعقد إيجار تشغيلى بالمخالفة لما تقضي به الفقرتين رقمى ٩٥، ٩٦من معيار المحاسبة المصرى – عقود التأجير- وقد أفادت الشركة بردها على تقر ير فحص القوائم المستقلة فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ أنها تقوم بالافصاح طبقا للمعايير المحاسبية وذلك ضمن ايضاح المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة الا انها لم تقم بالافصاح عن طبيعة المعاملة مع الشركة التابعة .

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن،وفصل مكونات سجل الاصول الثابتة فيما يخص الملاعب والاجهزة وسرعة إنهاء كافة الإجراءات الخاصة بتقنين وضع أرض النادي،مع موافاتنا بدراسة الجدوي الاقتصادية للتحقق من عائد الشركة، وضرورة الإفصاح عما تم الاشارة اليه ضمن الإيضاحات المتممة.

٤- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام خلال عام ٢٠٢٥بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مساربطول ١١.٨ ألف متر طولى على الترتيب حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام لتعذر سحب الكوابل منها فضلا عن نحو ٧٢ الف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها حتي ٢٠٢٥/١٢/٣١ ، وكذا عدم استبعاد قيمة البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات MSAN والتى بلغ ما أمكن حصره منها عدد ٦٣٢٦ بطارية من حسابات الأصول الثابتة ، ولم تتخذ الشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التى تم فصل الخدمة عنها الامر الذى سهل سرقة العديد من هذه الكوابل بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٣٥٥ متر طولى بتكلفة قدرها نحو ٤.٣ مليون جنيه بوسط الدلتا ، ونشير في

هذا الصدد ضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة.

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة.

٥- عدم إستغلال الشركة لبعض الأراضي، والمباني في الأغراض المخصصة لها من أجله لإقامة سنترالات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٩ ولم يتم إبرام عقود بشأنها مما قد يعرض الشركة لسحب تلك الأراضي لمخالفتها لشروط التخصيص ، فضلا عن وجود العديد من النزاعات القضائية مع بعض الجهات الادارية والدولة بشأن تلك الاراضى ، وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو٧٦.٧ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، ونحو١٤ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة مما قد يترتب عليه ضياع عوائد استثمار المبالغ المشار اليها وقد أفادت الشركة بردها المتكرر بأنه جارى إتخاذ اللازم في هذا الشأن.

وأوصينا بالالتزام بشروط التخصيص وتقنين وضع تلك الاراضى للاستفادة منها فى الاغراض المخصصة لها تفاديا لتوقيع الجزاءات أو الغاء التخصيص ومراعاة المدة المحددة لتنفيذ المشروعات تفاديا لسحب تلك الاراضى .

٦- ضعف الترابط والتنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة أدي إلى التأخر في إضافة بعض الأصول والتي بلغت نحو ٩٠٥مليون جنيه والتي يرجع تاريخ دخول بعضها للخدمة لعام ٢٠٢٠ مما أدي الي تحميل الفترة باهلاك بنحو ٦٧٢مليون جنيه، فضلا عن عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخرى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو٥٦٢.٢ مليون جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك تتمثل في :

- نحو ٥٤٤.٢ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٤ وقيمة حاسبات شخصية وطابعات .
- نحو١٨مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتى تم إستلامها نهائيا بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨ ومنهم نحو٢.٢ مليون جنيه قيمة الاعمال المنفذة لرفع كفاءة بعض المباني والسنترالات والتي تم استلامها ابتدائياً خلال الفترة من مايو ٢٠٢٤ حتى يناير ٢٠٢٥.

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية .

٧- تضمنت الأصول نحو ٩٨مليون جنيه قيمة شراء شبكة إتصالات مقامة من طرف العميل منذ سنوات خاصة بأحد المجتمعات المغلقة وإهلاكها على ٥٠عام دون فصل ما يخص المساحات المؤجرة لمدة ٧ سنوات لاقامة أبراج عليها وفقا للعقد المبرم ، وكذا دون فصل البنية الأساسية عن تكلفة الكابل لإختلاف معدل الإهلاك لها عن معدل إهلاك الشبكة، فضلا عن عدم وجود لجنة فنية لدراسة تحديد معدل إهلاك الشبكة المستخدمة المشار إليها وكذا عدم موافاتنا بدراسات الجدوى المعدة لشراء الشبكة ، فضلا عن ذلك لم تتضمن الاصول وإلتزامات الشركة قيمة شراء شبكة إتصالات بأحد المجتمعات المغلقة شاملة تأجير ٦ مساحات لتركيب ابراج محمول ،٢ مركز بيع والبالغ قيمتها نحو ٥٥ مليون جنيه .

وأوصينا باجراء التسويات اللازمة بفصل ما يخص المساحات ومراكز البيع المؤجرة عن تكلفة الشبكة وكذا البنية الأساسية عن تكلفة الكوابل لإظهار الحسابات علي حقيقتها إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية وتشكيل لجنة فنية للوقوف على صحة معدلات إهلاك الشبكة وموافاتنا بدراسات الجدوى المشار إليها والايرادات المحققة من تلك الشبكات والموقف الحالى الخاص بمساحات ابراج المحمول ومراكز البيع التى لم يتبين لنا استلامها واستغلالها .

٨- عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفنى والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٦٣ مليون جنيه المعادل لنحو ٦.٩ مليون دولار ، نحو٦٠٦ الف يورو والتى سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.

٩- مخالفة الشركة للفقرة ٧٠ من معيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ – الاصول الثابتة واهلاكاتها حيث لم تقم الشركة باستبعاد قيمة الاصول التى تم احلالها من بعض مشروعات الكوابل البحرية والمتمثلة فى الاجهزة والراكات .

وأوصينا بالالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المشار إليه وإجراء ما يلزم من تسويات .

١٠- لم تقم الشركة بإستبعاد تكلفة بعض السعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال العام من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو ١٩٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٤ مليون دولار على بعض الكوابل، ونشير في هذا الصدد الي قيام الشركة باستبدال بعض السعات بينها وبين أحد الكوابل (بدون مقابل) دون اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر علي حساب الاصول واهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول والإستهلاك على حقيقتهما.

١١- إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي والترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠٢١، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي -

- تضمن المخزون بالخطأ نحو ٤٥٧ مليون جنيه وصحتها حساب الارصدة المدينة تتمثل فى :-
  - نحو ٣١٠مليون جنيه قيمة ما تم سداده على ذمة إعتمادات مستندية لتوريد بعض قطع غيار ومهمات لبعض العقود و أوامر التوريد الصادرة لبعض الموردين لم يتم ورود مشمولها وإضافتها لمخازن الشركة.
  - نحو ١٥٠ مليون جنيه قيمة المهمات المرفوضة لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية والغير صالحة للاستخدام بعضها مرفوع بشأنه قضايا متداولة حتى ٣١ /١٢/ ٢٠٢٥

ولم يتم استبدالها بمهمات اخرى صالحة للاستخدام وكذا لم يتم تعويض الشركة عن قيمتها بالمخالفة لاحكام المادة ٢٢ من لائحة التخزين والقواعد التفصيلية الخاصة بها.

- تم تخفيض المخزون لمقابلة المخزون الراكد والتالف بالمخازن الرئيسية بنحو١٥٣ مليون جنيه وتبين إستمرار الشركة بتقييم المخزون الراكد طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بلائحة التخزين وبالقواعد التفصيلية لها بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون، ونشير في هذا الصدد إلى عدم نهو اعمال اللجنة الفنية المشكلة منذ عدة سنوات لدراسة المخزون.

- عدم تاثر المخزون بنحو ٧٠.١ مليون جنيه قيمة ماتم توريده للمخازن من المهمات الخاصة بتوسعات اجهزة OSS وكذا قيمة العجز والبارز لبعض الاصناف يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ .

- تكدس بعض مخازن الشركة ببعض الأصناف والمهمات الواردة للمشروعات القومية حيث تبين أن معدل الصرف منها بطئ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٩١ مليون جنيه ونشير في هذا الصدد إلى قيام الشركة بتشكيل لجنة في ٢٠٢٤/٩/٨ لمطابقة أرصدة المخازن الرئيسية مع ما تم صرفه لمخازن مقاولي التنفيذ مع ما تم تنفيذه علي الطبيعة للتحقق منها وهو الأمر الذى لم يتم الإنتهاء منه حتى تاريخ اعداد القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وقد افادت الشركة بردها على تقرير الفحص المحدودفي ٢٠٢٥/٩/٣٠ بانه جاري الفحص.

- تحمل الشركة ١.٥ مليار جنيه منذ سنوات وحتي ديسمبر٢٠٢٥ كفروق عملة للتأخر في السداد، وللتغيير في شروط الدفع ، وفروق لزيادة أسعار بعض المواد الخام والمهمات، وكذا علاوات أسعار لبعض التعاقدات وأوامر التوريد وذلك نتيجة التأخر في اجراءات البت والإسناد، وعدم جاهزية بعض المخازن لاستيعاب الكميات المتعاقد عليها مما ترتب عليه ايقاف التوريد اكثر من مرة من قبل الشركة، وكذا رد غرامات تاخير ومصاريف اخرى لبعض الموردين .

- عدم الإنتهاء من إنشاء منظومة حسابات لجميع المخازن الفرعية أدى إلى عدم تضمين المخازن الفرعية بقيمة الأصناف المنصرفة من المخزن الرئيسي واعتادت الشركة على تحميل قيمتها على حساب المصروفات بالرغم من عدم صرفها للتشغيل ، وقد جاء رد الشركة على تقريرنا على فحص القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مؤيداً لما ورد بالملاحظة.

ونشيرفى هذا الشان إلى ضعف بعض أنظمة إنذار الحريق والاطفاء الألى ببعض مخازن ومباني ومحطات إنزال الكوابل البحرية بالشركة .

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة اليه واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة، مع الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه لما له من أثر علي قيمة المخزون والحسابات المختصة، والعمل على تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة المخازن مع الإلتزام بأحكام مواد لائحة التخزين والقواعد التفصيلية المنظمة لها وما يرتبط بها من انظمة الاطفاء والحريق .

١٢- لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ للتحقق من صحة تلك الأرصدة في ذات التاريخ.

وأوصينا بإتخاذ اللازم فى هذا الشأن.

١٣- بلغ رصيد حساب العملاء نحو١٤.٥ مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة – بنحو ٣.١ مليار جنيه في٢٠٢٥/١٢/٣١ ، وتضمن الرصيد بعض المبالغ بلغ ما أمكن حصره منها نحو١.٨٥٦ مليار جنيه تتمثل في (نحو٥١٤.٣ مليون جنيه مديونية متوقفة علي بعض العملاء خارج مصروعملاء دوائر مؤجرة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠، نحو ١.٣٢مليار جنيه مديونية متوقفة علي بعض عملاء الحكومي، ومنزلي، وتجاري ، وبيع خدمة يرجع تاريخ بعضها ما قبل عام ٢٠٠٠، ونحو ١٩.٣ مليون جنيه قيمة المتبقى من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التى قامت بها الشركة منذ عام ٢٠١٧) ونشير الي عدم قيام الشركة بتقييم الرصيد المستحق علي بعض العملاء بالخارج المتوقفين عن السداد منذ عدة سنوات حيث لم تقم الشركة بإعادة تقييمها على سعر الإقفال في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

فضلاً عن وجود مبالغ معلاه بالأرصدة الدائنة متحصلات من العملاء بنحو٥٩٦مليون جنيه منها تحويلات جهات حكومية بلغت نحو٣٦٩مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٧ دون تسوية.

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظاً على حقوقها، وبحث ودراسة الأرصدة المحصلة من بعض العملاء واجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التزاماً بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان .

١٤- وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي وباقى قطاعات الشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:-

أ- لم نواف بنتائج أعمال اللجنة المشكلة منذ عام ٢٠٢١ لفحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات للتحقق من صحة أرصدة العملاء الدفترية وبين أرصدتها المسجلة على منظومة الحاسب الآلي، وقد تم إعادة تشكيل اللجنة في عام ٢٠٢٣وحتي تاريخه (فبراير ٢٠٢٦) لم يتم الإنتهاء من عمل اللجنة وتوصياتها.

ب- عدم إدراج حسابات عملاء خارج مصر، الكوابل البحرية ،المقاصة الدولية ، مؤسسات وشركات على نظام الاوراكل الخاص بالشركة حيث تم ادراجها على نظام اكسيل القابل للحذف والاضافة مما يضعف الرقابة على تلك الحسابات فضلا عن عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء الدولى (داخل مصر- عملاء تشغيل محلي VSAT، وعملاء المقاصة ، عملاء خارج مصر) والجدير بالذكر افادت الشركة بردها على فحص القوائم المالية الدورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ بأنه يتم تقديم بعض الخدمات بطرق يدوية وجاري العمل على ميكنة باقي الخدمات.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة وأخرها تقريرنا على تقرير فحص القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠بأنه "تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة العملاء ".

وأوصينا بضرورة تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة العملاء.

١٥- تضمنت الارصدة المدينة نحو ٧٨ مليون جنيه قيمة المتبقى من ملحق عقد الرعاية المبرم بين الشركة المصرية واحدى شركات الاستثمار الرياضى بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٦ والذى اقر فيه الطرفان باستبدال الحقوق الممنوحة بحقوق اخرى بديلة وفقا لشروط واحكام هذا الملحق .

ونشير فى هذا الشأن الى قيام الشركة بتخفيض المبالغ المدفوعة مقدما بنحو٩٧مليون جنيه وتعليتها لحساب الاصول الاخرى تحملت عنه الشركة قيمة استهلاك بنحو ١٢ مليون جنيه قيمة المساحات التى تم توفيرها من الشركة المذكورة لانشاء ابراج ومنافذ بيع اعتبارا من عام ٢٠٢٣ دون وجود محاضر تسليم لتلك المساحات ولم نقف على مدى استفادة الشركة من تلك الابراج .

كما لم تقم الشركة بحساب القيمة الحالية لقيمة إشتراكات العاملين بالنادى لمدة ١٠ سنوات البالغ قيمتها نحو ١٨٠مليون جنيه وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

فضلاعن ذلك فقد تضمنت الأرصدة المدينة نحو ١٢٨.٨ مليون جنيه تحت مسمى مطالبات تذكرتى تخص شركة WE DATA حتى ٢٠٢٣/٤ ولم نواف بموقف الفترة من ٢٠٢٣/٥ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ كافة بنود ملحق العقد وموافاتنا بأسباب التأخر في التنفيذ مع الأخذ في الإعتبار المدد الزمنية للتنفيذ الفعلي للملحق، وحساب القيمة الحالية وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية،وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن مع موافاتنا بمحاضر التسليم وتحديد اسباب عدم الاستفادة من تلك الاصول مع تحديد الموقف بشأن شركة تذكرتى.

١٦- ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٣٤.٦ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما وقيمة ما قامت الهيئة بخصمه من مستحقات الشركة تحت مسمى كل من غرامات تأخير وعوائد إستثمارية، وتأمين نهائي وضمان أعمال تم بشأنها صدور ختاميات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها أنه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها دون إيضاح ما أتخذته الشركة من إجراءات لاستيداء حقوقها وكذا عدم إجراء المطابقة اللازمة مع هيئة المجتمعات العمرانية .

وأوصينا بموافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات نحو استيداء حقوقها طرف الغير.

١٧ - مازال حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة والمسددة عن بعض العملاء والبالغ نحو ٨١.٣ مليون جنيه متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة، وقد أفاد رد الشركة على تقاريرنا السابقة "بفحص ذلك ضمن اللجنة المشكلة لفحص أرصدة العملاء "، وهو الأمر الذي لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه.

واوصينا بسرعة إنهاء أعمال اللجنة وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.

١٨- إستمرار الشركة في تسجيل بعض الأستثمارات المدرجة ضمن بند استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغ قدرها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم اضمحلال بنحو ٤٠ مليون جنيه) بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

وأوصينا بالإلتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في هذا الشأن.

١٩- لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه بخلاف فروق ضريبة الدمغه المستحقة للشركة المصرية والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في إسترداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لإسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات وقد جاء رد الشركة على تقرير الفحص المحدود فى ٢٠٢٥/٩/٣٠بأنه تم إقامة دعاوي قضائية علي بعض شركات الكهرباء ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول علي مستحقات الشركة ، فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠ وقد جاء برد الشركة المتكررأنه جارى التفاوض مع شركات المياه.

وأوصينا بسرعة حسم الخلاف بين الشركة وكلا من شركتى الكهرباء والمياه وإجراء التسويات اللازمة ، وموافاتنا بالمستجدات فى هذا الشأن.

٢٠- إستمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة وحتي عام ٢٠٢٥ بلغ ما أمكن حصره منها نحو٢.٣ مليار جنيه ، ونحو٢.٨مليار جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، والبعض الأخر مبالغ معلاة متمثلة في (مستحقات، غرامات، رسوم، قيمة خدمات، ٠٠٠ألخ) بالحسابات ولم يتم البت فيها حتي تاريخه مما ترتب عليه تضخيم الحسابات، وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة منذ عدة سنوات لدراسة وفحص تلك الأرصدة طبقاً للأمر الإداري رقم (٤) في ٢٠٢٠/٧/١٦ ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها، وقد جاء رد الشركة المتكرر بأنه جاري الدراسة.

هذا ونشير في هذا الصدد إلى تضمين الارصدة المدينة نحو ٢٧٢ مليون جنيه مسددة كدفعة مقدمة لاحد الموردين عن بعض العقود على الرغم من توريد مشمولها يرجع تاريخها لعام ٢٠٢٣ وكذا تضمين الارصدة الدائنة نحو ٥٦٨ مليون جنيه قيمة مقايسات اتاحة تكميلية يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٠ لم يتم تسويتها .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة، وسداد ما عليها من إلتزامات حتى لا تتكبد المزيد من فروق العملة ، مع ضرورة سرعة إنهاء عمل اللجنة المشار اليها واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة والفحص لكل من الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة منذ سنوات مؤيداً بالمستندات.

٢١- تضمنت الأرصدة الدائنة نحو ٦٢ مليون جنيه مقابل تحميل مصروفات العام والعام السابق تقديريا تمثل نصيب شركة العاصمة الإدارية فى المشاركة في الإيرادات البالغة نحو ١٨٠ مليون جنيه منذ بدء التشغيل وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١عن الأعمال المنفذة داخل العاصمة الإدارية الجديدة

وفقا للعقد المبرم فى ٢٠١٩/٩/١١حيث لم يتم الإنتهاء حتى تاريخه من تحديد أليات تنفيذ نسب المشاركة فى الإيرادات وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وكذا عدم تحديد قيمة حق الإنتفاع لاراضى كل من مراكز الإتصال وأبراج المحمول ومسارات الشبكات .وفقا لما تقضى به الفقرة رقم ٤ والفقره ٢/أ من البند الثامن من العقد المبرم بينهما .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة بتفعيل بنود التعاقد بشان كل من نسب المشاركة وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .

٢٢- ظهر رصيد النقدية وما في حكمها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٦,٦٥ مليار جنيه ولم تقم الشركة بإثبات رصيد المحفظة الالكترونية الخاصة بعملائها - على الرغم من إدراجها بكشوف حسابات البنوك والمصادقات البنكية - مقابل إثبات التزام مالي علي الشركة بقيمة الالتزامات الناشئة عن العقود مع تلك العملاء وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (١١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية - العرض التي تقضي بأن " الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي لمنشأة والتزام مالي ... ، وأن الأصل المالي هو أي أصل يكون أما نقدية أو ... الخ، وأن الالتزام المالي هو أي التزام يكون أما التزاماً تعاقدياً ... الخ) وكذا لم تقم الشركة بالافصاح عن ذلك ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الفقرة رقم (٨) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) الادوات المالية - الإفصاحات.

وأوصينا بالالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المشار اليها في هذا الشأن.

٢٣- بلغت القروض والتسهيلات الائتمانية في٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٧٣,٢٢ مليار جنيه (محلى وأجنبي) و بنسبة نحو ٢٤١٪ من حقوق الملكية تحملت الشركة عنها نحو ١٢,٨ مليار جنيه فوائد مدينة ونشير فى هذا الصدد إلى كلما انخفض معدل تغطية الفوائد و معدل تغطية أعباء الدين يؤدي إلى خلل بالهيكل التمويلي للشركة وكذا يشير زيادة الاقتراض بالعملة الأجنبية الى تحمل الشركة لأعباء خدمة الدين و أعباء إضافية نتيجة لتحريرسعرالصرف و بالتالي تحقيق خسائر فروق عملة قد تؤدي إلى تاكل أرباح الشركة من نشاطها الأساسي . .

الأمر الذي يتعين معه إعادة النظر في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على زيادة اعتماد الشركة على التمويل الذاتي والحد من تزايد قيمة القروض و الدين الخارجي .

٢٤- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو٢٥١,٧٢ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو ٦٧ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول وشحن عدادات مسددة مقدما يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ .
- نحو ٥١ مليون جنيه قيمة توريد وتركيب مهمات لتجهيز اماكن الاستضافة بمؤتمر شرم الشيخ والذى تم عقده فى نوفمبر ٢٠٢٢ والمدرجة بالخطا بحساب مشروعات تحت التنفيذ دون الوجود الفعلى لها .
- نحو ٣٢,٤ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة والبالغة نحو ٥,٩ مليار جنيه وكذا قيمة الفرق فى المساهمة التكافلية المستحقة عن عن عام ٢٠٢٥ وذلك بالمخالفة للمادتين رقمى (٤٠ ، ٤٦) من القانون رقم ٢لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية .

- نحو ٢٤.٢ مليون جنيه قيمة مقابل حق الانتفاع بالارض المقام عليها سنترال جليم المستحق للغير الصادر بشانها حكم قضائى بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٥ .
- نحو ١١.٧ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية المؤداه لوحدات ACCESS MSAN ، وخدمات MANGMENT SERVICE.
- نحو ١٠.٧ مليون جنيه قيمة الضريبة المستحقة على ايرادات اذون الخزانة المستحقة حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والبالغة نحو ٥٣.٤ مليون جنيه .
- نحو ٧.١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة منذ عام ٢٠١٥ نيابة عن احدى شركات الاتصالات ولم يتم تحصيلها.
- نحو ٥.٦ مليون جنيه قيمة خدمات MANGMENT SERVICE الخاصة بتامين شبكات العاصمة الادارية .
- نحو ٣٩ مليون جنيه قيمة ما تم رده من غرامات التاخير لبعض الموردين والسابق تحميلها علي حساب الإرصدة المدينة منذ سنوات .
- نحو ٣ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية عن الاعوام السابقة ،وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة ، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياه.

وأوصينا بحصر كافة المصروفات وإجراء التصويب اللازم.

٢٥- لم يتم تعلية الإيرادات بنحو ٢٥٠.٦ مليون جنيه بيانها كما يلى :

- نحو ١٤٣ مليون جنيه قيمة مسحوبات الكوابل النحاسية الفعلية عن الربع الرابع لعام ٢٠٢٥ والتى تم سحبها بموجب محاضر تسليم وفقا للبيان المعد من الشركة فى هذا الشان.
- نحو ١٠١ مليون جنيه قيمة بيع مخلفات خردة ومركبات خلال العام .
- نحو ٦.٦ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة – عن سنوات سابقة .

وأوصينا بحصر كافة الايرادات وإجراء التصويب اللازم.

٢٦- لم تقم الشركة بتعديل اسعار التحاسب لبعض الخدمات المقدمة منها لبعض العملاء على الرغم من تعديلها وزيادتها للبعض الاخر وما لذلك من اثر على حساب الايرادات .

واوصينا باجراء تعديل الاسعار المشار اليها لكافة العملاء واجراء ما يلزم من تسويات .

٢٧- لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة باحد مشروعات الشركة، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو٦٢٩.٣ مليون جنيه ٥٥٨ مليون جنيه علي الترتيب بالرغم من الانتهاء من بعض الاعمال.

كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل (منذ عام ٢٠١٩) بما تم تنفيذه من أعمال طبقا للتعاقدات المبرمة مما يؤثر على ارتفاع قيمه عموله مد خطابات ضمان الدفعه المقدمه المستحقه للبنك المصدر لخطابات الضمان.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة الذي أفاد بأنه "سيتم الاعتراف بصافي الإيراد فقط في نهاية المشروع" مخالفا لما يقضى به معيارالمحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء.

وأوصينا بحصر ما تم تنفيذه من أعمال للمشروع المشار إليه وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه عاليه، مع مراعاة تخفيض قيمة خطابات الضمان بما تم تنفيذه من أعمال، وكذا موقف تحصيل الدفعات المستحقة عن تنفيذ المشروع طبقاً للعقود المبرمة.

الـــــرأى المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلى :-

١- كما هو وارد بالايضاح رقم ٤٠ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقله المختصره للشركة المصرية للاتصالات فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ فقد قامت الشركة بتحديد صافى القيمة الدفترية للاصول المتضررة فى حادث حريق سنترال رمسيس بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٧ نحو ١.٤٨٣ مليار جنيه منها نحو ١٢٧.٣ مليون جنيه استبعاد من حساب المخزون وفقا لما ورد بالايضاح رقم ١٨ واستلمت الشركة من شركة التامين مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من تحت حساب التعويض وقامت بتخفيضها من حساب المصروفات الاخرى (الخسائر الراسمالية) وفقا لما ورد بالايضاح رقم ٨ ولم يتم ادراجها ببند مستقل بقائمة الدخل وفقا لما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان .

ونشير فى هذا الصدد الى عدم قيام الشركة بموافاتنا بتقارير وتوصيات اللجان المشكلة من قبل الشركة لحصر الاثار الناتجة عن الحريق والتى اسفرت عن الخسائر المشار اليها وكذا لم يتم موافاتنا بموقف العملاء التى تاثرت بالحريق و اذا كان هناك طلب تعويضات للعملاء من عدمه .

وأوصينا بالإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان مع ضرورة موافاتنا بما سبق الاشارة اليه للوقوف على صحة ماتم اثباته بالخسائر الراسمالية .

٢- تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتبنا أخرها رقم (١٦٥ مكرر) بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٦، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه بالمخالفة للمادتين ١٢ ،١٧ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ومنها ما يلي :-

ا- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

ب- عدم قيام الشركة بإعداد كشوف نتائج الجرد الفعلي للمخازن المقيمة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ببعض القطاعات لمطابقتها بالأرصدة الدفترية بحسابات مراقبة المخزون حتي تاريخ إعداد التقرير لتحديد الفروق الجردية (عجز/ زيادة) وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة لها وتأثير ذلك على حساب المخزون.

ج- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم التخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة.

وأوصينا بموافاتنا بالرد على تقريرنا بشان الجرد السنوى للشركة واتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول الشركة حتي لا تمثل طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة دون تحقيق أيه ايرادات.

٣- وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة وكذا السجلات المالية لحسابات المخزون والعملاء ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ- وجود بعض الأصول تمثل طاقات غير مستغلة منها بعض سعات الكوابل الدولية منذ عدة سنوات وبعضها تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها ٢.٥ مليار جنيه، كما تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٢.٦ مليار جنيه قيمة ما تم انفاقه علي المشاركة في سعات الكابلات البحرية لم يتم استغلالها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢١ وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة، الأوبرا، مركز تحصيل بحلوان، ٠٠ألخ)

ب- عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحري البالغ قيمته نحو١.٤مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ حيث يتم الاكتفاء ببيان فني للكوابل الدولية دون إظهار أثر ذلك علي سجلات الأصول.

ج- عدم إستيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

د- عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها علي الرغم من تشكيل لجنة لدراسة ذلك منذ ٢٠١٧/٤ ولم يتم نهو أعمالها حتي تاريخه، ولم تقم الشركة حتي تاريخه بإصدار القواعد التنفيذية للائحة التجارية المعتمدة منذ ٢٠٢٠/٩/١٠، فضلا عن إستمرار وجود متأخرات على بعض عملاء مكاتب بيع الخدمة المرفوعين نهائياً من الخدمة بعضها غير مغطي تامينياً والبعض الأخر تزيد مديونيتهم عن التأمين المحصل.

وأوصينا باتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول الشركة حتي لا تمثل طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة ،وكذ العمل على تلافي أوجه القصور لسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية لحسابات العملاء والتامينات الخاصة بها والالتزام باللائحة التجارية لإحكام أنظمة الضبط والرقابة الداخلية حفاظاً على إيرادات الشركة.

٤- إستمرار الشركة في الاستثمار في شركات[1] بنحو ٣٩.٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية ، و لم نواف بما إتخذته الشركة من إجراءات للتخارج من تلك الشركات التي لم تجني عائد، أو التي لم تبدأ النشاط، أو تحت التصفية تنفيذاً لتوصيات لجنة الإستثمار وفقا للوارد برد الشركة علي تقاريرنا السابقة .

وأوصينا بإعادة النظر في جدوى إستمرار الشركة في الإستثمارات التي لا تجني ايه عوائد منها.

٥- لم تقم الشركة حتي تاريخه بتحصيل نصيبها من إيرادات توزيعات إستثماراتها المالية المستحقة والبالغة نحو ٣٣.٦ مليون جنيه قيمة المبالغ التي تقرر توزيعها من أرباح شركة عرب سات عن عدة سنوات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الشركة لايراداتها المستحقة في ضوء قرارات الجمعيات للشركات المستثمر فيها.

٦- بلغ رصيد النقدية المحتجزة لدي بعض البنوك نحو ٢٦ مليون جنيه قيمة حجز اداري لصالح عدة جهات إدارية بالدولة يرجع بعضها لعام ٢٠٠١ علي الرغم من صدور الفتوي رقم ٥٤/١/٤٩١ في ٢٠١٧/٩/٢٧من الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع والتي انتهت الي "عدم جواز توقيع الحجز الإداري علي أموال الشركة المصرية للاتصالات لتحصيل ما يستحق للوحدة المحلية ٠٠٠٠ ألخ"، وكذا وجود العديد من الخطابات الواردة من بعض البنوك خلال العام تفيد رفع الحجز الإداري لديها.

فضلاً عن عدم موافاتنا باسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة لصالح الشركة برفع الحجز الإداري عن بعض المبالغ على الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة بأنه" جاري استخراج الصيغ التنفيذية لها "وهو الأمر الذي لم يتم، مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحجز الإداري في ضوء الفتوي المشار اليها حفاظاً علي أموال الشركة، وكذا سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الصيغ التنفيذية للأحكام التي صدرت لصالح الشركة والتنسيق مع البنوك لرفع تلك الحجوزات لما له من آثر على عوائد الشركة.

٧- بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٩٥١.٤مليون جنيه منها نحو٢٥٧.٧مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع تاريخ بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد.

وأوصينا بضرورة موافاتنا بأسباب ذلك، والعمل علي تحصيل مديونياتها المستحقة لدي عملائها لما يعود بالنفع علي الشركة.

٨- مخالفة الشركة لأحكام المادة (٧) من القانون رقم (١٦ لسنة ٢٠١٨المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١) بشأن انشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم حيث لم تقم الشركة بتحصيل قيمة ضريبة قدرها خمسة جنيهات علي كافة الخدمات والمستندات التي تقدمها أو تصدرها ٠٠٠ بناءً على طلب ذوى الشأن ، وقد جاء رد الشركة يفيد " بأن المادة المشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للإتصالات وشركاتها التابعة لأن الشركة لا

[1] - العربية لتصنيع الحاسبات ، الثريا ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الوطنية لتليفون المحمول.

تملك سلطة زيادة أسعار التجزئة بإرادتها المنفردة ... لعدم وجود نص في القانون يحدد آلية التطبيق في الخدمات التجارية، فضلاً عن إرتفاع أسعار الخدمات مقارنةً بغيرها من الشركات بما يؤثر سلباً علي المركز التنافسي للشركة وشركاتها التابعة ...".

وأوصينا بالإلتزام بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق ما يقضي به القانون المشار اليه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة المصرية للإتصالات حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها طبقا للأصول المرعية.

- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المُعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في : ٢٥ / ٢ /٢٠٢٦

مراقبوا الحسابات

" محاسبة / سالى مصطفى فاضل""محاسبة / هناء احمد عبد المنعم ""محاسب / علا منير العبد "

وكلاء الوزارة

"محاسب / حسن سعيد يوسف"

"محاسبة / هوايدا السيد صابر"

"محاسبة / أمانى حنفى الرشيدى"

"محاسب/ عاطف السيد عبد السلام"

الوكيل الاول

مدير ادارة مراقبة الحسابات

"محاسبة / نبيلة محروس حلمي"

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

١٩٥ | ٢٦/٢/٥ | ٩ ورقة

السيدة الأستاذة/ رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للإتصالات

تحيـة طيـبـة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،

تحريراً في ٥/٢/٢٠٢٦

الوكيل الأول

مدير إدارة

نبيله محروس حلمى

"محاسبة / نبيله محروس حلمى"

وارد
الادارة العامة لمراقبى الحسابات
رقم ١٣٨ تاريخ ٢٩/ ٣ /٢٠٢٦

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر مراقب الحسابات

****

إلى الســـادة / مساهمـــي الشركـــة المصريـــة للاتصـــالات

راجعنا القوائم المالية "المجمعة" المرفقة للشركة المصرية للإتصالات "شـــركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا القوائم المجمعة للدخل (الأرباح أو الخسائر) والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية "المجمعة " مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا وقد تمت مراجعتنا لها وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب على أن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ وبعمل إجراءات تقييم الخطر، يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

أساس إبداء الرأى المتحفظ

في ضوء فحصنا للقوائم المالية المجمعة والمعلومات والبيانات التي أمكن الحصول عليها نشير إلى ما يلي:

١. لم نواف بالقوائم المالية لشركتي (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية "مينا"، الشركة المصرية للإتصالات بسنغافورة "TE GLOB") في ٢٠٢٥/١٢/٣١ (شركات تابعة)، وما تم موافاتنا به من قوائم مالية للشركات التابعة الأخري معظمها غير معتمدة كما لم نواف بتقارير مراقبو الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

كما تم إعداد القوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ باستخدام بيانات مالية غير معتمدة وغير مدققة للشركات الشقيقة (فودافون ، خدمات التوقيع الإلكتروني ، ماتريكس للتكنولوجيا المتطورة والحلول المتكاملة) في ذات التاريخ الأمر الذي لم يُمكنا من الوقوف على صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة.

وأوصينا بموافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة والشقيقة ، وكذا تقارير مراقبو الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم.

٢. استمرار الشركة في تسجيل بعض الاستثمارات المدرجة ضمن بند استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر **بالتكلفة** بدلاً من القيمة العادلة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية ، والبالغة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم إضمحلال قدره نحو ٤٠ مليون جنيه).

ويتصل بما سبق لم يتم الإفصاح عن قيمة الإضمحلال في ذلك الاستثمار والبالغ نحو ٤٠ مليون جنيه بكل من إيضاح رقم (٢١) "استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر"، وإيضاح رقم (٣٠) "الإضمحلال في أصول مالية" ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية.
وأوصينا بالالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.

٣. تم حساب الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح الغير موزعة بالشركات التابعة والشقيقة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بنحو ٤.٦٧٣ مليار جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي:-

- لم يتم حساب الإلتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح الغير موزعة بشركة ماتريكس للتكنولوجيا المتطورة والحلول المتكاملة (شركة شقيقة) والخاصة بالعام المالي الحالي ٢٠٢٥ والبالغة نحو ٧.٦٧٤ مليون جنيه.
- زيادة المبلغ الذي تم خصمه كنصيب مقترح لكل من العاملين ومجالس إداراة من المبلغ القابل للتوزيع وفقاً للمادة (٤١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني"إيجبت تراست" عن العام المالي الحالي ٢٠٢٥ والبالغ نحو ٢٤.٤ مليون جنيه مقابل نحو ٨.٩ مليون جنيه بالعام المالي السابق ٢٠٢٤ وذلك علي الرغم من إنخفاض صافي الربح المحقق بالشركة المذكورة خلال العام المالي الحالي والبالغ نحو ١٢٩.٩ مليون جنيه مقارنة بصافي الربح المحقق في العام المالي السابق والبالغ نحو ١٥٤.٣ مليون جنيه.

وأوصينا بإجراء التصويب اللازم.

٤. وجود العديد من الملاحظات والتي لها تأثير علي قائمتي المركز المالي والدخل المجمعة والواردة بتقاريـــر الإدارة عن فحص القوائم المـــــالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات وبعض شركاتها التابعة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ومن أهمها ما يلي:-

أولاً : الشركة المصرية للإتصالات:-

- عدم قيام الشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بإعادة تقييم بعض التزاماتها التعاقدية بالعملات الأجنبية بحسابى دائنو شراء أصول ثابتة والموردين والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦.٩ مليون دولار،١.٧ مليون يورو لتبلغ فروق العملة المستحقة نحو١١٥.٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية.

وأوصينا بحصر كافة الحالات المماثلة والإلتزام بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.

- تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ٢.٢٦٨ مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي:

- نحو ١.٣ مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

هذا ولم نقف على ما أنتهت اليه هذه الإجراءات القانونية التي إتخذتها الشركة للتأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها ونتائجها.

- نحو ٩٢٦ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (إسكندرية ووجه بحري – أسيوط– قطاعى وسط وشرق الدلتا).

- وجود العديد من التعديات علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي- مباني – سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١.

وأوصينا بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، وموافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضي المملوكة للشركة.

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام خلال عام ٢٠٢٥ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مسار بطول ١١.٨ ألف متر طولى على الترتيب حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام لتعذر سحب الكوابل منها فضلا عن نحو ٧٢ الف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها حتي ٢٠٢٥/١٢/٣١ ، فضلا عن عدم استبعاد قيمة

البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات MSAN والتى بلغ ما أمكن حصره منها عدد ٦٣٢٦ بطارية من حسابات الأصول الثابتة.

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة.

- عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخرى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو٥٦٢.٢ مليون جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيارى المحاسبة المصرية رقمى (١٠ ، ٢٣) وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك و الإستهلاك تتمثل في :

- نحو ٥٤٤.٢ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٤ وقيمة حاسبات شخصية وطابعات .
- نحو١٨مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتى تم إستلامها نهائيا بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨ ومنهم نحو٢.٢ مليون جنيه قيمة الاعمال المنفذة لرفع كفاءة بعض المباني والسنترالات والتي تم استلامها ابتدائياً خلال الفترة من مايو ٢٠٢٤ حتى يناير ٢٠٢٥.

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية .

- عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفنى والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٥٠ مليون جنيه المعادل لنحو ٦.٩ مليون دولار ، نحو٦٠٦ الف يورو والتى سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.

- عدم قيام الشركة باستبعاد قيمة الاصول التى تم احلالها من بعض مشروعات الكوابل البحرية والمتمثلة فى الاجهزة وذلك بالمخالفة للفقرة ٧٠ من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠)"الاصول الثابتة".

وأوصينا بالالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المشار إليه وإجراء ما يلزم من تسويات .

- عدم قيام الشركة بإستبعاد تكلفة بعض السعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال العام من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو ١٩٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٤ مليون دولار على بعض الكوابل، ونشير في هذا الصدد الي قيام الشركة باستبدال بعض السعات بينها وبين أحد الكوابل (بدون مقابل) دون اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر علي حساب الاصول واهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول والإستهلاك على حقيقتهما.

- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو٢١٩.٣٢ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو ٦٧ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول وشحن عدادات مسددة مقدما يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ .
- نحو ٥١ مليون جنيه قيمة توريد وتركيب المهمات لتجهيز اماكن الاستضافة بمؤتمر شرم الشيخ والذى تم عقده فى نوفمبر ٢٠٢٢٢ والمدرجة بالخطا بحساب مشروعات تحت التنفيذ دون الوجود الفعلى لها .
- نحو ٣٩ مليون جنيه قيمة غرامات التاخير الموقعة على بعض الموردين والتي تم ردها.
- نحو ٢٤.٢ مليون جنيه قيمة مقابل الانتفاع بالارض المقام عليها سنترال جليم المستحق للغير الصادر بشانها حكم قضائى بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٥ .
- نحو ١١.٧ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية المؤداه لوحدات ACCESS MSAN ، خدمات MANGMENT SERVICE.
- نحو ١٠.٧ مليون جنيه قيمة الضريبة المستحقة على ايرادات اذون الخزانة المستحقة حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والبالغة نحو ٥٣.٤ مليون جنيه .
- نحو ٧.١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة منذ عام ٢٠١٥ نيابة عن احدى شركات الاتصالات ولم يتم تحصيلها.
- نحو ٥.٦ مليون جنيه قيمة خدمات MANGMENT SERVICE الخاصة بتامين شبكات العاصمة الادارية .
- نحو ٣ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية عن الاعوام السابقة ، وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة ، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياه.
- قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة والبالغة نحو ٥.٩ مليار جنيه وكذا قيمة الفرق فى المساهمة التكافلية المستحقة عن عن عام ٢٠٢٥ وذلك بالمخالفة للمادتين ٤٠ ، ٤٦ من القانون رقم ٢لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

وأوصينا بحصر كافة المصروفات وإجراء التصويب اللازم.

- لم يتم تعلية الإيرادات بنحو ٢٥٠.٦ مليون جنيه بيانها كما يلى :

- نحو ١٤٣ مليون جنيه وفقا للبيان المعد من الشركة فى هذا الشان قيمة مسحوبات الكوابل الفعلية عن الربع الرابع والتى تم سحبها بموجب محاضر تسليم.
- نحو ١٠١ مليون جنيه قيمة بيع مخلفات خردة ومركبات خلال العام .
- نحو ٦.٦ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة – عن سنوات سابقة .

وأوصينا بحصر كافة الايرادات وإجراء التصويب اللازم.

ثانياً: شركة سنترا تكنولوجي

- عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخري في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١.٨١٠ مليون جنيه بالمخالفة لما يقضي به معياري المحاسبة المصرية رقمي (١٠، ٢٣) وما لذلك من أثر علي حساب الأهلاك والاستهلاك.

يتعين إجراء التسويات اللازمة مع مراعاة اثر ذلك علي الحسابات المختصة لإظهارها علي حقيقتها.

- لم تتضمن الإيرادات في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٤.٦ مليون جنيه قيمة أعمال الصيانة لتراخيص ومهمات منافذ البيع الإقليمية للربع الرابع لعام ٢٠٢٥ من السنة الرابعة للأحالة رقم (١٢/٢٠٢١/٢٢١).

يتعين إجراء التسويات اللازمة لإظهار الإيرادات والحسابات ذات الصلة علي حقيقتها.

- لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض الأرصدة الدولارية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) معالجة أثار التغير في أسعار العملات الأجنبية مما يترتب عليه عدم إظهار الأرصدة على حقيقتها ومنها:
  - أرصدة بحسابات العملاء (الهيئة العربية للتصنيع نحو ١.٠٨٠ مليون دولار، العاصمة الإدارية نحو ٨١٧.٧٠٥ ألف دولار، العربية للتطوير العمراني نحو ٢٩٠ دولار).
  - بعض الأرصدة الدائنة (مبلغ نحو ١٧٨.٧ألف دولار المستحق علي شركة ابتك، وغيرها من ارصدة بعض الموردين الدولارية).

يتعين حصر كافة الأرصدة الدولارية وإجراء التسويات اللازمة بإعادة تقييمها بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) ومراعاة أثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

ثالثاً: شركة سنترا للصناعات

- عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخري في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٢٧٥ ألف جنيه بالمخالفة لما يقضي به معياري المحاسبة المصرية رقمي (١٠، ٢٣) وما لذلك من أثر علي حساب الأهلاك والاستهلاكز

يتعين إجراء التسويات اللازمة مع مراعاة اثر ذلك علي الحسابات المختصة ولإظهارها علي حقيقتها

- لم تتضمن الإيرادات نحو١٥٢ ألف جنيه قيمة ايرادات تأدية بعض الخدمات عن عام ٢٠٢٥ ولم يتم اصدار فاتورة بها حتي تاريخه

نوصي بإجراء التسويات اللازمة لإظهار الإيرادات والحسابات ذات الصلة علي حقيقتها.

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بوضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ونتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :-

١. استمرار الشركة في الاستثمار في شركات [1] لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر إضمحلال **بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه.**

ويتصل بما سبق ساهمت الشركة المصرية (الأم) في العديد من الشركات (استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نورد بشأن بعضها ما يلى: -

أ- **شركة صندوق تنمية التكنولوجيا** مستثمر فيها بمبلغ ٦٠ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦.١٥ % من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد استثمار بنحو ٢١,٤٩٧ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار وحتى تاريخه ، وقد تم اتخاذ قرار بتصفية الصندوقين وفقاً لموافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك، وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا السابق علي مراجعة القوائم المجمعة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بأنه تم عقد جمعية عامة عادية بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥ والذي تم فيه الموافقة على العرض المقدم لشراء حصة الصندوق الاول والثاني في شركة تطبيقات الكروت الذكية وهو الاستثمار الوحيد المتبقي، وبالتالي الانتهاء من اعمال التصفية تباعاً، كما أفادت الشركة بردها علي تقريرنا علي مراجعة القوائم المجمعة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه تم عقد مجلس إدارة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥ وتم الموافقة فيه علي القوائم المالية للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا علي مشروع توزيع الأرباح علي أن يتم عرضه علي الجمعية العامة العادية للإعتماد.

وأوصينا بموافاتنا بمستجدات تصفية الصندوقين.

ب- **شـــــركة كويك تل** مستثمر فيها بمبلغ نحو١١.٥٢٤ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٢، وتم حساب اضمحلال لتلك القيمة في السنوات السابقة نظراً لتدهور نتائج أعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتى صدور حكم محكمة استئناف عالي القاهرة الاقتصادية في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بإشهار إفلاس تلك الشركة.

وأوصينا بموافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده وورود للشركة وأثر الحكم المشار إليه على استثمار الشركة المصرية في الشركة المذكورة.

ج- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه وقد تم حساب اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الأعوام السابقة، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٥.٧ مليون جنيه (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) لتبلغ جملة الخسائر المرحلة للشركة نحو ١٠٠.٦ مليون جنيه بنسبة ١٤٣.٦ % من رأسمالها المصدر ، هذا وقد سبق وأن أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الأم في ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات في الشركة المذكورة ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة علي مراجعة قوائمها المالية المجمعة بان الشركة مازالت تحقق خسائر وهو ما يضعف موقف الشركة في حالة التخارج وكذلك عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من

[1] - ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول

حصص المساهمين الاخرين في ضوء الموقف الحالي بالإضافة الي أن بعض المساهمين لم يقوموا باستكمال حصصهم في رأس المال.

وأوصينا بموافاتنا بأخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة تطبيقاً لقرار لجنة الاستثمار في ٢٠١٧/٧/٢٦.

٢. تحقيق بعض الشركات التابعة لخسائر وإنخفاض الأداء المالي للبعض الآخر، ومن ذلك على سبيل المثال:-

أ) **شركة تي إي إس للاستثمار الرياضي**

حققت الشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ صافي خسارة نشاط بنحو ٤٦ مليون جنيه، وحققت صافي خسارة بنحو ١٥٦.٦ مليون جنيه (متأثرة بتكاليف تمويلية "القيمة الحالية لعقود التأجير التشغيلي" بنحو ١١٥.٦ مليون جنيه).

ب) **شركة سنترا للتكنولوجيا**

حققت الشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ صافي ربح نشاط بنحو ٤١.٦٥٢ مليون جنيه مقابل نحو ٨٩٤.٦٥٩ مليون جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ٨٥٣ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٩٥ %) كما حققت الشركة صافي ربح بنحو ٦٧.٨ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مقابل نحو ٦٦١ مليون جنيه "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ٥٩٣.٢ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٩٠ %).

ج) **الشركة المصرية للإتصالات ونظم المعلومات**

حققت الشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ صافي ربح نشاط بنحو ٤٧٧.٢ مليون جنيه مقابل نحو ٦٧٤.٨ مليون جنيه في٢٠٢٤/١٢/٣١ "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ١٩٧.٦ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٢٩ %) كما حققت الشركة صافي ربح بنحو ٣٠٨.٤ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مقابل نحو ٤٦٨.٦ مليون جنيه "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ١٦٠.٢ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٣٤ %) .

وأوصينا بموافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه والعمل على النهوض بلنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة الأم.

ويتصل بما سبق وفقاً للإيضاح رقم (٢٧) بلغ إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٧٣.٧٦ مليار جنيه بنسبة ١١٦ % من إجمالي حقوق الملكية (منها نحو ٣٥.٣ مليار جنيه بنسبة قدرها ٤٨ % يستحق خلال عام) ومنها نحو ٣٤.٤ مليار جنيه قروض وتسهيلات إئتمانية بعملات أجنبية بنسبة قدرها ٤٧% ، هذا وقد حققت المجموعة صافي ربح نشاط بنحو ٢٨ مليار جنيه وحققت صافي ربح (بعد الضريبة) بنحو ٢٢.٦ مليار جنيه متأثرة بالمصروفات والفوائد التمويلية البالغة نحو ١٢.٨ مليار جنيه.

نوصي بإعداد الدراسات اللازمة لتقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية درءاً لتكبد المجموعة أعباء تمويلية متزايدة والإعتماد علي مصادرالتمويل الداخلية مع تنشيط متحصلات العملاء وترشيد النفقات.

٣. لم يتم تحصيل مبلغ نحو ٣٣.٦ مليون جنيه (المعادل لنحو ٧٠٥ ألف دولار) تخص توزيعات أرباح شركة "عرب سات" عن أعوام (٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤) وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة علي مراجعة القوائم المالية المجمعة بأنه بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ ورد خطاب من شركة عرب سات يفيد بانه تم احتجاز الارباح نتيجة المديونية المستحقة على جمهورية مصر العربية من التليفزيون المصري.

وأوصينا بإتخاذ اللازم نحو مخاطبة شركة "العرب سات" للحصول على توزيعات الأرباح المستحقة وعدم جواز ربطها بالمديونية المستحقة علي التليفزيون المصري.

٤. لم نواف بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية العادية لبعض الشركات التابعة والشقيقة وكذا المبوبة من خلال الدخل الشامل الآخر والخاصة بإعتماد قوائمهم المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

تحريراً في ٢٥/٢/٢٠٢٦

مراقبا الحسابات

محاسبة/ مروة حسين إبراهيم — **محاسب/ أحمد عبد الجليل**

وكلاء الوزارة

محاسب/ خالد حسن سالم — **محاسب/ تامر سيد حسن** — **محاسب/ عبير طلعت عبد العزيز**

محاسب/ إيهاب سالم محمود — **محاسب/ خالد عبد المحسن اسماعيل**

الوكيل الأول
مدير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

"محاسبة / نبيلة محروس حلمي "